Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2017/Brief.10
8 November 2017
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

منظومة المؤسسات الدينية بين جمود الموروث الثقافي وحركة الواقع

د. هانية مصطفى حمّود

الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00665

الملخص

تنشأ المؤسسات، على اختلاف أنواعها، في سبيل خدمة الإنسان وخدمة قضاياه وشؤونه. وتشبه هذه المؤسسات الإنسان في نشأته ونموه وتطوره، ولا سيما المؤسسات الدينية التي تعكس صورة الدين كمنظومة حضارية تحاكي الماضي والحاضر والمستقبل، والتي لا بد وأن تتسع في دورها ورؤيتها وأهدافها استجابةً لمطالب الإنسانية. من هنا، ينبغي أن تتماثل المؤسسات الدينية بالمجتمع المحيط بها، بنسائه ورجاله، وأن تتواءم مع العلم الدنيوي، وأن تتطلّع في خدماتها إلى عين العصر المنفتحة على آفاق الزمان والمكان، ما يضمن ديمومتها وإلاّ فقدت دورها، وانحدرت، واندثرت بأيادي القيّمين عليها.

الكلمات المفاتيح: المؤسسة الدينية، الإنسان، المرأة، الجمود، الواقع المتغيّر

مقدمة

منذ فجر التاريخ، لم يتبدّل الإنسان في جوهره ودوافعه وميوله وأهوائه. فقد خُلق، ذكراً أو أنثى، بطبيعة متشعّبة الهوى والوجهة، وبقدرة على اختيار الذهاب يميناً أو يساراً كيفما يشاء. وهو بحاجة إلى مؤسسات تنسجم مع طبيعته وفطرته السليمة، وترعى كرامته، ولا تغفل خصوصية الأدوار التي أنيطت به بحكم العقد أو الانتساب أو النسب أو الدم أو صلة الرحم. فالإنسان لا يحتاج مؤسسات تحكمها قواعد آلية وتقنية جامدة، لا روح فيها ولا عاطفة في أحكامها وإجراءاتها، بل مؤسسات تنشأ لخدمته وخدمة قضاياه ومراعاة شؤونه، مهما كان شكلها وطبيعتها ونشاطها.

وعلى غرار الكائن الحي الذي يولد وينمو ويتوالد ليستمر أثره في الحياة، فإن المؤسسة تمر بمراحل متعددة، بدءاً من نشأتها مروراً بمرحلة نموها سعياً إلى الاستقرار والديمومة، فمرحلة النضج والثبات التي تُكسبها قدرةً على إدارة نشاطها ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تحيط بها، وصولاً إلى مرحلة الجمود والعجز. من هنا، نلاحظ أهمية تطور المؤسسات ومدى ارتباطها بتطور المجتمع، الذي تتفاعل معه إيجاباً، ليقوى بقوتها وإلا تهاوت وفسدت.

فلا بد للمؤسسة من أن تشبه الأحياء في الزمان الذي تعمل فيه، وأن تحاكي أفكارهم وتستجيب لحاجاتهم وتتواءم مع تطلعاتهم. فلا تتأخر عن متطلبات واقعهم بل تتجاوزه كي لا تصبح غريبة عنه في لغتها وأدواتها ووسائلها وآلياتها، وإلا تعجز عن مقاربة المستقبل القريب وتحدياته. وينبغي أن تسلك المؤسسات المسارات التي هُيّئت لها أصلاً، وأن ترسم معالمها ووجهتها وحدودها، وإلاّ نجدها تدور في حلقات مفرغة لا تخدم مصالحها والغاية التي من أجلها أنشئت، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إلغاء دورها بأيادي القيّمين عليها، فتتلاشى وتندثر.

وللأسف في وقتنا الحاضر، باتت مؤسساتنا، على اختلاف أنواعها وفئاتها، قديمة وهزيلة، ترزح تحت رزمة من التقاليد والعادات التي ما كانت عند نشأتها سوى مجرّد خواطر بشرية، وتجربة تحتمل الخطأ والصواب، فصُيّرت مع الزمن عقائد راسخة في نفوس القائمين عليها، وحقيقة لا تقبل الشك، ما انعكس امتثالاً جامداً للتقليد الذي يتعارض مع سمو الوجود الإنساني والتغيُّر المطرد في عالمنا اليوم. ولكنّ الجمود والثبات على الموقف لا يعنيان التشبث، ما لم يُفترض أن المقاربة المتّبعة هي وحدها الصحيحة وتعكس الحقيقة المطلقة.

هذا وضع المؤسسات عموماً، فكم حري بالمؤسسات الدينية التي تعكس صورة الدين كمنظومة حضارية تهدف إلى خدمة الإنسانية، وتحاكي الزمان بماضيه وحاضره ومستقبله، بأصالتها المستقاة من تراكم المعرفة والتجربة الإنسانية. هذا الدين، الذي لا يهرم مطلقاً، يركن إلى مجموعة القيم التي تكوّن الشخصية الإنسانية، وتضبط وجودها وسلوكها الفردي والجماعي. لا بد إذاً لهذه المؤسسات الدينية التي تحفظ التراث وتفهمه وتنشره من أن تتسع في دورها ورؤيتها وأهدافها استجابةً لمطالب الحياة الإنسانية وكمال سعادتها، وأن تتطلّع في أداء خدماتها إلى عين العصر السليمة المنفتحة على آفاق الزمان والمكان.

وتشمل المؤسسات الدينية، من حيث تعريفها، جميع المؤسسات التي تُعنى بشؤون الإنسان الدينية وشجونه، والتي ترعى ما يهمه وما يحيط به، من خير وشر، وما يواجهه من تحديات آنية ومستقبلية. وتعلو في أداء رسالتها وتسمو عن كونها مجرّد منظومة إدارية، ما يجعل الأشخاص المسؤولين فيها يعملون لها وليس فيها لاعتلاء منصب ما، ويؤدون دورهم في خدمة المجتمع لما فيه صلاحه وإصلاحه وإعلاء شأنه. من هنا، فإن أخطر ما يمكن أن يلحق بهذه المنظومة هو أن تصبح ملاذاً للذين يركنون إليها لمجرد أن قيمتها الثقافية راسخة في نفوسهم ولخدمة مصالحهم الذاتية، لا لدواعٍ دينية أو عقائدية، فيعيشون في محرابها على هواهم، من دون الالتفات من حولهم إلى الواقع المتغيّر الذي يتطلّب الحركة والطواعية في التفكير والمقاربات.

والسؤال المطروح هنا: هل تنسجم مؤسساتنا الدينية مع الواقع المتغيّر من حولنا؟ هل تحاكي هذه المؤسسات جميع الفئات المجتمعية والثقافية المنتمية إليها؟ هل تستشرف هذه المؤسسات تحديات الألفية الثالثة على المستوى الاجتماعي والثقافي والتقني لنصل إلى الذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب؟

سنتطرق في ما يلي إلى بحث حول المؤسسات الدينية الراعية لشؤون المسلمين من المذهب السنّي في لبنان.

المؤسسات الدينية الإسلامية "السنّية"

دار الفتوى هي المؤسسة الأم التي ترعى الشؤون الدينية والوقفية للطائفة السنّية في لبنان وتهتم بتشريع أنظمتها وإدارتها طبقاً لأصول الشريعة الغراء والأنظمة المستمدة منها، وتشرف على الشؤون الدينية والاجتماعية والصحية والثقافية والوقفية للمسلمين السنّة. وتتوخى في أداء رسالتها قيم الوسطية والاعتدال والأمانة للدين والوطن والأمة، وتسلك في إدارتها مسلك العمل المؤسسي والإنمائي، وتحرص على التطوير والتجديد باستمرار.

وانطلاقاً من القيم والأهداف التي تحكم دار الفتوى والمؤسسات التابعة لها، يتبين أنها تحمل أمانة الدين التي يستحيل أن تتعارض مع العلم الدنيوي، فهما صنوان لا ينفصلان. وحفظاً لهذه الأمانة، يفترض أن يتّبع القيّمون على هذه المؤسسات نهجاً علمياً يضمن ديمومتها واستقرارها عبر الأجيال، حتى تتمكن من محاكاة الواقع المتجدد والتكيّف معه واستشراف المستقبل، بما يخدم المجتمع الإسلامي ويكرّس دورها الوطني. فهذه المؤسسات في خصائصها، وإن كان طابعها دينياً، هي برأينا مؤسسات مدنية ترعى الشؤون الدينية في إطار عملها. ولا بد وأن تنسجم مع توقعات المجتمع المدني الإنساني الذي ينتمي إليها، وأن تتكامل وظيفياً في ما بينها بتنسيق تام، لما فيه مصلحة هذا المجتمع واستقراره، وإلاّ اندثرت وأهلكت معها الأمة برمّتها.

وتنقسم المؤسسات الدينية التي تنضوي تحت دار الفتوى إلى ست فئات:

1- مؤسسات التأهيل الديني.

2- مؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية والحياتية والتربوية والخدماتية.

3- الأوقاف الإسلامية (الخيرية والذرية) وصندوق الزكاة ومهمته التكافلية الاجتماعية.

4- المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى المتخصص في التشريع وتنظيم شؤون الطائفة وإدارة أوقافها الخيرية.

5- المؤسسات الإعلامية.

ونضيف إلى هذه المؤسسات المحاكم الشرعية التي لا تنضوي تحت مظلة دار الفتوى باعتبارها من مؤسسات الدولة القضائية، إلاّ أن اختصاصها في النظر بالدعاوى والمعاملات المتعلقة بأحوال المسلمين السُّنة الشخصية مثل الزواج والطلاق والإرث والوصية والوقف وغيرها يجعلها من المؤسسات الدينية الأكثر تأثيراً على استقرار المجتمع الذي ترعى شؤونه.

الحوكمة

يرتكز مفهوم الحوكمة على مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، وعلى مجموعة القوانين والأنظمة والقواعد التي تنظم العلاقات بين مختلف الأجهزة الإدارية والرقابية في المؤسسة الواحدة، إضافة إلى العلاقات مع جميع أصحاب المصلحة. وتُنظَّم هذه العلاقات وفقاً لهيكلية إدارية تنظيمية، تُعتبر وسيلة أساسية لتحقيق الغاية التي من أجلها أنشئت المؤسسة، ولإيجاد بيئة عمل مناسبة تساعد على التكيّف والتطور. وتتفاوت الهيكليات التنظيمية بين هيكلية هرمية عامودية جامدة، وهيكلية أفقية مرنة قادرة على التكيّف مع المتغيّرات والمستجدات الطارئة في الحياة الإنسانية. ويُفترَض أن تُراعي هذه الهيكليات، على اختلافها، فعالية جميع الأجهزة الإدارية في المؤسسة، بما يمكّنها من ممارسة كامل صلاحياتها وفقاً لدورها والقواعد التي تحكمها. كما ينبغي أن تُنظَّم العلاقات بين مختلف هذه الأجهزة وأن يتم الفصل في ما بينها بدءاً من الإدارة العليا، فأجهزة الرقابة مروراً بالإدارة التنفيذية وصولاً إلى العمال والمستخدمين في المؤسسة.

والسؤال الذي يُطرَح في هذا المجال: هل تحاكي منظومة الحوكمة في المؤسسات الدينية الواقع، وتساعد القيّمين عليها على تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها، أم أنها أجهزة تكرّس الاستئثار بالحكم والسيطرة والسلطة والمحسوبية؟ وهل تستجيب لحاجات المتعاملين معها، بشكل يمكّنها من التكيّف مع متطلبات العصر؟ هل الهيكلية التنظيمية الإدارية تميّز بين صلاحيات كل من الأجهزة التشريعية والرقابية والإدارية؟ هل يتم الفصل بين أجهزة الإدارة العليا والإدارة التنفيذية وتفعيل دور كل منها؟ هل تكرّس ثقافة الشفافية والمحاسبة والمساءلة التي تسهم في تحقيق رؤية المؤسسة ومهمتها وتضمن استمراريتها وتطورها؟ ما هي استراتيجية المؤسسات الدينية؟ هل تتكامل هذه المؤسسات في ما بينها لتحقيق استراتيجياتها؟ وهل تلحظ في استراتيجياتها الإنسان الحي ومولود المستقبل؟ هل تراعي خططها الطويلة الأمد التغيّرات الثقافية والاجتماعية والبيئية المحيطة بها؟ هل تتمتع المؤسسات الدينية بالوسائل اللازمة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية؟ هل تتضمن الهيكلية التنظيمية لجاناً معينة يناط بها مهام متابعة شؤون المؤسسة الدينية الداخلية والخارجية بمختلف جوانبها؟ وهل تُنشأ هذه اللجان، إن وجدَت، على نحو شكلي أم أن دورها فعال على مستوى المؤسسة الدينية والمجتمع ككل؟ وهل يمكن الاستحصال على أجوبة واضحة وصريحة عن هذه الأسئلة؟

رأس المال البشري

يشكّل رأس المال البشري الثروة الحقيقية ومحل استثمار المؤسسات، ما يضمن نجاحها واستمرارها. ويشمل المعارف والمهارات التي يتميز بها العاملون لصالح المؤسسة الدينية، ما يمكّنهم من أداء واجباتهم، وتحمل مسؤولياتهم الوظيفية بكل فاعلية واقتدار.

ويبقى السؤال: ما هي المعايير المعتمدة عند اختيار القائمين على المؤسسات الدينية؟ وهل يُعتمَد مبدأ الكفاءة أي العلم والخبرة والدراية في الأدوار المنوطة بهم؟ وإضافة إلى الكفاءة العلمية، يستدعي الانضمام إلى المؤسسة الدينية التحلي بالتقوى التي تكفل تأدية الأدوار بأمانة، ما يضمن صلاح المؤسسات الدينية، وتبعاً صلاح المجتمع واستقامته واستقراره.

المرأة

سُنّ الكون على تكامل المرأة والرجل، والمساواة في الحقوق والواجبات بينهما. ولا يمكن العمل لمؤسسة ما أو فيها، مهما كان شكلها ونوعها وطبيعتها، في ظل غياب أحدهما، إذ يشكلان مكون النوع الإنساني في كل مكان وزمان، ولا سيما في المؤسسات الدينية التي ترعى شؤونهما على حد سواء، والتي لا بد من أن تعكس صورة المجتمع وحقيقته بنسائه ورجاله.

وفي ما يتعلق بقضايا المرأة، اسمحوا لي أن أعود إلى مكتسبات المرأة في العصر الأول بعد مجيء الإسلام. فقد أحدث ذلك العصر نقلة نوعية في حقوق المرأة ومنزلتها الأدبية، مكرّساً إنسانيتها كمخلوق مشابه للرجل ومساوٍ له، ومستأصلاً امتهانها وتشييئها، بحيث أقرّ لها بحقوقها كاملة، وبوّأها مقاماً محترماً في بيتها ومجتمعها، وأوصى بها. من هنا، نرانا بأمسّ الحاجة إلى أن نتحرّى الإسلام الحقّ من منبعه الراقي وطبيعته الخالصة وبيئته الأصلية عند أهله الأولين قبل أن تفسد عناصره الثقافات المجتمعية المتواترة عبر العصور، ما حدا بنا اليوم إلى العيش في ثقافة مجتمعية بالية، كثيراً ما لا تمت بصلة إلى روحية الإسلام الأصيل.

ونتساءل: لماذا تتعرض المرأة للاستبعاد والتهميش ويُقلَّص دورها في المؤسسة الدينية؟ وما الذي يحول دون أن تشغل المرأة اليوم العديد من المراكز الإدارية في المؤسسات الدينية، وأن تتبوأ مراكز صنع القرار فيها على مستوى التنظيم والتشريع، وأن تنضم إلى مجموعة المفتين في لبنان، وأن تعيّن قاضيةً لدى المحاكم الشرعية، لا سيما وأن المذهب الحنفي يجيز لها ذلك من دون تردد؟

تكنولوجيا المعلومات

غزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حياتنا الفردية والجماعية، وأصبحنا ملزمين بمتابعتها من دون خيار، سيما وأنها أضحت لغة العصر التي لا بد من مواكبتها وإلا بهتت مؤسساتنا وخفت دورها. ويقع على عاتق المؤسسة الدينية أكثر من غيرها واجب مواكبة التطور التقني، سواء لإدارة شؤونها أو لمجرّد الاطلاع والمعرفة، باعتبار أنها مسؤولة عن متابعة شؤون الناس والاستجابة لاحتياجاتهم في مجال التكنولوجيا، سواء لجهة الفتوى أو لجهة إنجاز المعاملات الإدارية والدينية والقضائية وغيرها.

المساجد كوقف خيري

تختلف المساجد عن غيرها من الأوقاف الخيرية الاستثمارية من حيث إدارتها التي تتطلب نهجاً خاصاً، نظراً لدورها غير المباشر في الحياة الاجتماعية والعلمية والثقافية والاقتصادية. فهي تضبط سلوك الفرد من خلال تكريس المبادئ والقيم الإنسانية التي تركن إلى بعدها الروحي، والتي تمثل أفضل الممارسات لتعزيز الثقة والرقي في التعامل، وغرس روح التآلف والخير والتكافل الاجتماعي، وبناء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في ما بين المسلمين، ما يضمن وحدة المجتمع وتماسكه. من هنا الدور الأساسي للمساجد في إرساء قواعد السلم في المجتمع لتعزيز مناعته، وتكريس روح المواطنة المسؤولة، والحد من الجرائم والانحرافات السلوكية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره. وانطلاقاً من خصوصية المساجد من حيث دورها وتنظيمها وإدارتها وأجهزتها وأهدافها واختلافها عن المؤسسات الوقفية الأخرى، ألا يفترض أن تنفصل إدارة المساجد عن غيرها من الأوقاف الإسلامية؟ هل ينحصر دور المساجد اليوم في تعيين اتجاه القبلة وإقامة الصلاة ونشر الدعوة أم أن دورها يشمل إرساء القواعد الإسلامية وتكريس الخصال الحميدة والقيم الإنسانية بين المسلمين وتعميق العقيدة في النفوس؟ هل يخضع أئمة المساجد للتفتيش؟ فالتفتيش الديني له دور هام في التربية والإرشاد وتكوين الدعاة والعلماء وتنمية مهاراتهم. وفي حال اعتماد التفتيش، ما هي الكفاءات المطلوبة لدى الشيوخ المفتشين؟ هل يتم اختيارهم من كبار العلماء؟ هل مهمتهم تقنية قائمة على تحسين الانضباط أو إرشادية تُعنى بالوعظ والتوجيه؟ هل فقدوا مهمتهم الأصلية في الدعوة والإصلاح وأصبحوا جزءاً من جهاز الضبط القضائي؟ وفي ما يتعلق بدور خطبة الجمعة، باعتبارها أحد مظاهر تقديم الخطاب الديني للناس، هل من يراقب ويتابع الخطباء ويضبط أداءهم وعناوين خطبهم في المساجد وما يعطونه من دروس أسبوعية، للمحافظة على مستوى جيد من العلم النافع والوعظ المؤثر والجامع؟

الخطاب الديني

يُعتبر الخطاب الديني الوسيلة الأساسية والأكثر تأثيراً في الدعوة، وهو ليس مجرد كلمات وأفكار إنما يتطلب هدفاً ورؤية وآلية. وينبغي لأهل الدعوة والفتوى في الإسلام أن يكونوا مؤهلين فكرياً وثقافياً، ما يتطلب اكتساب علم "دنيوي" إضافة إلى العلم الديني، وتنمية المهارات الذاتية مثل اعتماد لغة طيعة في الحديث، تحكمها الوسطية والاعتدال بعيداً عن الغلو والتشدد، وإتقان فن الإصغاء والحوار، والتمرّس على تنمية الذكاء العاطفي وغيرها من المهارات التي تقرّب الدعاة من الناس وتمكّنهم من فهم ثقافتهم ولغتهم حتى يحاكوا عقولهم وقلوبهم. فلا بد إذاً من مواكبة المستجدات العصرية والحياتية التي تحيط بهم، والتعرّف على شؤون المجتمع وتحدياته. والأسئلة المطروحة في هذا المجال: هل يهدف التأهيل الديني اليوم في مناهجه ومقاربته العلمية إلى وضع أهل الدعوة والفتوى في مصاف العلماء ورثة الأنبياء؟ ما هي مهمة الداعية اليوم، وما هي رؤيته للدين وأي مقاربة يعتمد في الدعوة، الترهيب أم الترغيب، التضييق أم التيسير، المقاربة العاطفية أم التقنية الجافة؟ هل يتم تقييم كفاءة الداعية ووعيه الثقافي والإجتماعي ونضجه الإنساني والعاطفي وطمأنينته النفسية ورباطة جأشه وخلقه وحنكته؟ أين نحن من المقاربة الروحية الراشدة والرشيدة؟ أين دعاتنا من الخلق العظيم والصفح الجميل والرفق والرأفة؟ كيف يقع الاختيار على أئمة المساجد في يومنا هذا؟ ما هو معيار الكفاءة لديهم؟ هل تُراعى خصوصية المجتمع المحيط بهم ومدى قدرتهم على التواصل مع المصلّين الذين يرتادون المسجد؟ إلى من يؤذَن بتقديم الدروس الدينية في المساجد وما هي معايير التكليف؟ هل يستند الاختيار إلى الكفاءة العلمية أو المعرفية؟ كيف يُعيَن المؤذنون في المساجد؟ لقد اختار الرسول، صلّى الله عليه وسلّم، "بلال" لطلاوة صوته وحلاوته حتى يقع النداء في قلوب المسلمين قبل عقولهم ويتسابقوا لأداء الفريضة حباً لا رهباً. هل الصوت الجهوري وحسن الأداء كافيان للتأسّي بسنة الرسول؟

القضاة الشرعيون

يُعتبر القضاء الديني مكوّناً رئيساً للمؤسسة القضائية في لبنان. ويختلف دور القضاة الشرعيين عن دور الدعاة وأئمة المساجد. وقد بُني القضاء في الإسلام على أسسٍ محكَمة، ونُظمٍ صالحة، مناطها العدل الذي لا يتحقق إلا بالحياد والاستقلال والاستقامة والعلم الديني والدنيوي. ويُقصَد بالعلم، في هذا المجال، المعرفة القانونية الحقوقية التي ينبغي أن يكتسبها قاضي الشرع وتشمل دراسة المنهاج المعتمد في كليات الحقوق، بما في ذلك القانون العام والقانون الخاص والقانون الدولي حتى يتمكن القاضي الشرعي من إحقاق الحق وإرساء العدل. وإن لم تكن الإجازة في الحقوق شرطاً للترشُّح لمركز القاضي الشرعي، ينبغي أن تُدرَّس علوم القانون في معهد للقضاة الشرعيين.

والتساؤلات المطروحة اليوم: كيف يُعيَّن القضاة الشرعيون لدى المحاكم، وهل يتم تأهيلهم بما يتناسب مع دورهم كقضاة شرعيين؟ وهل يخضعون للتدرج في معهد متخصص بالقضاء الشرعي؟ وهل تنحصر معرفتهم بعلوم الدين وكأن قاضي الشرع يختص بالفصل في أحكام العبادات ليس إلاّ؟ هل يخضع قضاة الشرع لنظام التعليم المستمر حتى يتمكنوا من الإطلاع على المتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في المجتمع؟ والسؤال الأهم: هل يقبل قضاة الشرع بمرجعية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمواثيق والقوانين التي ترعى علاقات الدول في ما بينها؟ وهل من تحفظات شرعية عندهم حول أي ممّا ذكرناه؟

خاتمة

نعيش اليوم في زمن تتسارع فيه المتغيّرات، فجلّ ما نحتاجه هو قراءة متأنية لواقعنا المتحرك بعيداً عن التعصب لأفكارنا الموروثة، وعلينا أن نعمل بتجرد وجهد وإخلاص في سبيل تبيان الخير حيثما كان. وكل واحد منّا، من موقعه، مؤتمن على مؤسساتنا الدينية وعلى تطويرها بما يخدم هذه الأمانة على المستوى الديني والأخلاقي والمهني، لكي نتمكن من تسليمها إلى الأجيال القادمة التي تتوقع منّا الكثير. ويبقى أن يعي القيّمون ما تؤديه هذه المؤسسات من دور في تحقيق سكون الفرد والمجتمع والاستقرار الإنساني. وما أحوج مجتمعاتنا اليوم، أكثر من ذي قبل، إلى مؤسسات دينية تكون لها ملجأً عند الحاجة، ومرجعية في شؤونها الحياتية. ولن تكون هذه المؤسسات ملاذاً آمناً ما لم تعكس الصورة الإنسانية الحضارية للدين الذي لا يتعارض في منظومته مع تطور المجتمع. فثقافة الماضي القريب المبنية على نظام الرجل الواحد والقمعي وعلى الامتثال للموروثات الثقافية والمحافظة عليها من دون انتقادها لم تعد تتوافق مع ظروف العصر وتطوره المطرد. ولم نعد مجتمعاً متجانساً في انتماءاتنا الثقافية والقومية، بل تتجاذبنا مجموعة من التناقضات، وتفرّقنا الكثير من الاتجاهات، ولا يجمعنا سوى ثالوث مفاهيمي هو الإيمان والعلم والوطن.

ولا مفرّ من اعتماد نُهُج عصرية ومستحدثة لمنظومة مؤسساتنا، لا بسبب عيوبٍ تشوبها بل لأن التحديات والمخاطر المحدقة بمجتمعاتنا على المدى المنظور تفوق قدراتنا وبعضها غير مسبوق في تاريخنا المعاصر، فلا بدّ من تحديدها لنتمكّن من مواجهتها بحكمة وعلم وإيمان وتقوى. ونختم بالقول إن الإبداع هو للفرد، أما التطور فهو نتاج الجماعة، فلنبدع إذاً ولنتطور ولنخرج من عباءة الموروث غير المتغيّر، رأفةً بالأجيال القادمة التي ستواجه مصاعبَ، نعجز نحن اليوم عن استشرافها.